

وقد كان من الثمار الآتية للرسالة الملكية التاريخية، أن وقع رؤساء 28 دولة إفريقية رسالة وجموها إلى رئاسة القمة بغاية تصحيح الخطأ التاريخي وغير القانوني الذي وقعت فيه منظمة الوحدة الإفريقية منذ 32 سنة بقبول عضوية كيان وهمي.

إن هذا المتغير وما صاحبه من مستجدات في محيطنا الإقليمي والجهوي، لازالت بعض الأطراف ذات النفس الهيمني والتوسعي الحبيسة لمنطق وزمن "الحرب الباردة" مصرة على عدم استيعابها، ولازالت تحكمها خلفيات ترتكر عليها لتغذية النزاع الإقليمي المفتعل حول الأقاليم الجنوبية للمملكة، موظفة في ذلك ترسانتها الدبلوماسية وعتادها الاستخباراتي، وموارد مالية ضخمة كان حريا بها أن تستثمرها فيما يعود بالخير على شعبها. إن الوعي بهذه المستجدات يتطلب، استشعارا لمسؤوليتنا الجماعية، التفاعل السريع والمواكبة الحثيثة عبر مبادرات تروم تعزيز تدخلنا الدبلوماسي بإفريقيا بما يخدم الأجندة السياسية الوطنية وفق برنامج عمل مكثف لدى البرلمانات الإفريقية والعربية للترافع من أجل تحقيق المسعى المغربي الذي يجدر أن يستلهم النهج الملكي السديد الذي شدد الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى 17 لعهد العرش المجيد على أسسه وفلسفته حيث قال جلالة الملك "وسنواصل الدفاع عن حقوقنا وستنخذ التدابير اللازمة لمواجهة أي إنزلاقات لاحقة، ولن نرضخ لأي ضغط، أو محاولة ابتزاز، في قضية مقدسة لدى جميع المغاربة".

وعلى نفس القدر من الأهمية، يتعين استثمار ما تتيحه قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة بتفاعل البرلمانات الوطنية مع منظومة الأمم المتحدة من إمكانيات لتعبئة طرق جديدة للتعاون والشراكة وتنوع أشكال ومجالات مشاركة مجلسنا على مستوى آليات الأمم المتحدة لحشد الدعم للقضايا العادلة والمصالح العليا لوطننا، ناهيك عن مواكبة الأجندة الدولية ولاسيما مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة بشأن التغيرات المناخية والتنفيذ على المستوى الوطني لأهداف التنمية المستدامة. وعلى نفس المنوال أود التذكير بأن دورتنا المقبلة ستكون حافلة بالمحطات والمبادرات الهامة، وكذا ببرامج العمل المكثفة التي سنسعى من خلالها إلى إبراز الدور الفاعل لبلادنا في طرح ومعالجة العديد من القضايا الدولية، وأهمية ومساهمة الحوار البرلماني في اقتراح الأجوبة المناسبة، وسن التشريعات الكفيلة بحل الإشكاليات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، واستتباب الأمن والاستقرار وتعزيز روح التضامن الدولي والتعاون جنوب جنوب.

وفي هذا الإطار، سيحتضن مجلسنا بشراكة مع الاتحادات والجمعيات البرلمانية القارية والدولية، مؤتمر القمة للمنظمة العالمية للمشرعين (GLOBE) والاجتماع البرلماني بمناسبة انعقاد الدورة 22 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية، بالإضافة إلى مؤتمر قمة الاتحاد البرلماني الإفريقي الذي سيشكل، لا محالة، فرصة كبيرة من أجل

محضر الجلسة الثانية والسبعين

التاريخ: الجمعة 1 ذو القعدة 1437 (5 غشت 2016).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شهاب رئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: إثنتا وأربعون دقيقة، إبتداء من الساعة السابعة والدقيقة الرابعة والثلاثين مساء.

جدول الأعمال: إحتتام الدورة الربيعية للسنة التشريعية 2015-2016.

المستشار السيد عبد الحكيم بن شهاب، رئيس المجلس:

السيد وزيرين المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

طبقا لمقتضيات الفصل 65 من الدستور والمادة السادسة من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نختتم اليوم دورة أبريل للسنة التشريعية 2015-2016، بحصيلة أستطيع أن أقول بدرجة كبيرة من الاطمئنان بأنها حصيلة مثمرة ترجمتها الدينامية التي ميزت عمل المجلس وعكسها صدور نصوص تشريعية متقدمة ونقاش جاد وأحيانا صاحب حول القضايا الحيوية لمجتمعنا، ومراقبة بناءة، وحرص شديد على تنزيل سليم لمقتضيات الدستور ودبلوماسية أخذت شيئا فشيئا تمتلك مقومات المبادرة والفعالية وهي أمور ساهمت فيها جميع مكونات المجلس وركزت على التعريف بنموذجنا المبني على حفظ الأمن والاستقرار وترسيخ دولة القانون والمؤسسات.

وقبل استعراض مجمل عناصر الدينامية التي ميزت عمل مجلسنا خلال هذه الدورة، لابد من التوقف عند الدلالات السياسية القوية للرسالة الملكية التاريخية الموجهة إلى القمة الإفريقية 27 المنعقدة بالعاصمة كيغالي بشأن عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي، حيث أشارت الرسالة الملكية السامية إلى أنه "لا يمكن للمغرب أن يظل خارج أسرته المؤسسية، ولابد له من استعادة مكانه الطبيعي والشرعي داخل الاتحاد الإفريقي" (انتهى كلام جلالة الملك).

وهو قرار تاريخي حظي بدعم واسع من قبل العديد من أقطار القارة الإفريقية اعتبارا للمصادقية التي يتمتع بها، وللأدوار الرائدة التي يقوم بها المغرب، بصفته العضو المؤسس لمنظمة الوحدة الإفريقية، على المستوى الأمني كما السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي والروحي.

إن اختيار المغرب العودة إلى عائلته الطبيعية، رغم أن غيابه لم يتجاوز حدود الإطار التنظيمي للاتحاد الإفريقي، يأتي كاستجابة لدعوات دول إفريقية كانت دائما متشبثة ومؤمنة بالدور الأساسي للمغرب في الفضاء المؤسساتي الإفريقي من جهة، وكقرار صادر عن كل القوى الحية ببلادنا كما جاء في الرسالة الملكية، من جهة أخرى.

يقال عنها أنها كانت صعبة، بالنظر إلى ضيق الحيز الزمني المتوفر، طبعاً، دون الإشارة إلى الصعوبات الأخرى المرتبطة بالموارد البشرية وضييق مساحات الفضاءات المتاحة لمختلف مكونات المجلس.

وإن هذه الوفرة التي سجلت في مجال الإنتاج التشريعي، تميزت بتعبئة جميع مكونات المجلس للقيام بوظيفتها الدستورية في دراسة النصوص المعروضة على اللجان الدائمة، وهو ما مكن من المصادقة على أكبر قدر من مشاريع القوانين التي تحتل فيها الاتفاقيات الدولية حيزاً مهماً، بالضبط 32 مشروع قانون يرمي إلى الموافقة على اتفاقيات دولية ثنائية ومتعددة الأطراف في شتى المجالات.

وعلى مستوى مراقبة العمل الحكومي، تميزت هذه الدورة بمواصلة مجلس المستشارين عمله الرقابي من خلال التركيز على أسئلة وقضايا محورية تحظى باهتمام الرأي العام من قبيل التغيرات المناخية وتأثيرها على القطاعات الحيوية، ارتفاع الأسعار، النقل بمختلف وسائله وبنياته التحتية، الحوار الاجتماعي، جودة الخدمات الصحية، مشاكل الجالية المغربية بالخارج، السكن، الشباب، الرياضة، وغيرها.

وعرفت أشغال اللجان الدائمة خلال هذه الدورة عقد ما مجموعه 84 اجتماعاً، بمجموع 203 ساعات عمل، هبنا عليها الجانب التشريعي المتعلق بدراسة المشاريع القوانين المحالة عليها.

وهو ما يدعو إلى القول بأن الجانب الرقابي في مجال عمل اللجان الدائمة لا يزال محدوداً بالمقارنة مع دورها التشريعي.

وفي هذا الصدد، فإننا نأمل أن ترتفع وتيرة الاستجابة لطلبات عقد اجتماع هذه اللجان عندما يتعلق الأمر بطلبات استئذان لمسؤولين وزاريين أو مؤسسات عمومية بخصوص مواضيع ذات راهنية، سواء في إطار اجتماعات اللجان الدائمة أو المجموعة الموضوعاتية المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية المخصصة لمناقشة وتقييم السياسات العمومية.

وهكذا فباستثناء الزيارة الاستطلاعية التي قامت بها لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة للمستشفى العسكري بالرباط بتاريخ 17 يوليو 2016، ومناقشة حصيلة إستراتيجية "رؤية 2020" للسياحة في اجتماع لجنة الفلاحة بتاريخ 2 ماي 2016، وكذا تداعيات استيراد النفايات الإيطالية التي تدارستها نفس اللجنة في 20 يونيو 2016، فقد بقيت مواضيع أخرى ذات أهمية تنتظر رد الحكومة، ويتعلق الأمر بـ 19 موضوع من أصل 21 لم تتفاعل معه الحكومة.

كما أن حضور السيدات والسادة الوزراء لجلسات الأسئلة الشفهية الأسبوعية يميز بالتباين، وذلك بحسب الأسئلة المرشحة من طرف مكونات المجلس في جدول الأعمال، ونسبة اعتذار السيدات والسادة الوزراء عن حضور أشغالها.

وهكذا، تقتضي الأمانة المطلقة القول بأن السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية كان الأكثر حضوراً من بين الوزراء لأشغال جلسات

تأكيد العمق الإفريقي الراسخ ببلادنا، ومحفلاً برلماننا هاماً لتقوية حضور مجلسنا على مستوى القارة الإفريقية، كما سلف الذكر، بشكل يتكامل مع جهود دبلوماسيتنا الوطنية ويواكب المستجدات والخطوات المرتقبة في هذا الإطار.

كما سنعمل على تفعيل برامج العمل المكثفة التي قمنا ببلورتها مع مختلف شركائنا الجهويين والقاريين، وأخص بالذكر هنا البرلمان الأوروبي والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا وبرلمان أمريكا الوسطى (PARLACEN) ومنتدى رئيسات ورؤساء المجالس التشريعية لبلدان أمريكا الوسطى والكاريبي (FOPREL).

حضرات السيدات والسادة،

توخياً لنجاحة العمل البرلماني واسترشاداً بمضامين الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية التاسعة (10 أكتوبر 2014)، وتأكيده جلالته على أنه "كما ينبغي استثمار التكامل بين مجلسي البرلمان للرفع من مستوى أدائه ومن جودة التشريعات التي يصادق عليها"، استشهدت هذه الفقرة من الخطاب الملكي.

وللتأكيد على أن مجلس المستشارين واصل الاضطلاع بمهامه وممارسة اختصاصاته وفق نهج سعيينا قدر الإمكان أن يكون نهج تشاركياً، حيث شهدت هذه الدورة بداية إعطاء الانطلاقة الرسمية للتطبيق المتعلق بالتدبير الإلكتروني للأسئلة الشفهية والكتائية، الذي تم بشراكة مع مجلس النواب ويتنسيق مع الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجمع المدني.

ويندرج هذا المشروع في إطار البرنامج المندمج للبرلمان الإلكتروني لمسيرة مستجدات الأنظمة المعلوماتية من خلال استخدام التقنيات الحديثة في التواصل مع الحكومة، وتبني مختلف مراحل الأسئلة بما فيها الأجل الدستورية لإجابة الحكومة، وتقديم إحصائيات متنوعة، والتقليص بشكل كبير جداً من استعمال الورق، في أفق الرقمنة الشاملة لأعمال المجلس.

وعلى مستوى التشريع، وافق المجلس منذ افتتاح دورة أبريل على 87 نصاً قانونياً، منها 6 قوانين تنظيمية و4 مقترحات قوانين.

وقد حظيت بعض النصوص بمواكبة وتتبع الرأي العام الوطني مثل القوانين المتعلقة بإصلاح أنظمة التقاعد، وتشغيل العمال المنزليين، وكذا القوانين المنظمة لعدد من الهيئات المهنية خاصة في مجال الصحة والصحافة والنشر، إضافة إلى النصوص القانونية المتممة للدستور، وبصفة خاصة الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة.

إن الحصيلة التشريعية التي حققها مجلس المستشارين خلال دورة أبريل تشكل حصيلة استثنائية بكل المقاييس، حيث بلغ عدد النصوص في تاريخ مجلس المستشارين، حيث بلغ عدد النصوص المصادق عليها خلال الدورة رقماً لم يسبق للمجلس أن حققه منذ إحداثه، وطبعاً تمت الدراسة والتصديق على هذا العدد الكبير من النصوص في ظروف عمل أقل ما

المجلس، طبقا لمقتضيات الدستور والنظام الداخلي لمجلس المستشارين، إلى طلب إبداء الرأي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بخصوص 5 مشاريع قوانين هامة الأول يتعلق بالعرائض، الثاني بالملتصات، الثالث بمكافحة الاتجار بالبشر، الرابع بالمنافسة ومكافحة كل أشكال التمييز، الخامس والأخير بحق الحصول على المعلومات.

ولا تفوتني هذه المناسبة، دون التنويه بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان وبالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على التعاون المثمر والدائم في إبداء الرأي حول مشاريع القوانين بما يؤثر إيجابا على سير أعمال مجلسنا الموقر، ويقوي قدرات السيدات والسادة المستشارين على إنتاج تشريعي جيد ومتقدم.

وأنوه أيضا بالمؤسسات التالية، نظير موافقتها لمجلس المستشارين بعدد من الدراسات والتحليل والتقارير الصادرة عنها ذات العلاقة بمخططات المغرب الأخضر والتسريع الصناعي والمغرب الرقمي والطاقات المتجددة والمخطط الأزرق للسياحة، والتي كانت موضوع اشتغال المجموعة الموضوعاتية المكلفة بالتحضير للجلسة التي اختتمناها قبل قليل، ويتعلق الأمر بالإضافة إلى ما ذكرت بالمجلس الأعلى للحسابات، المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، بنك المغرب، المندوبية السامية للتخطيط، الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة.

وفي نفس السياق، تميزت هذه الدورة بتنفيذ بعض مقتضيات الدستور لأول مرة، حيث تم تنظيم جلسة عمومية لانتخاب ثلاثة أعضاء بالمحكمة الدستورية طبقا لأحكام الفصل 130 من الدستور والمادة 270 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين.

كما ناقش مجلس المستشارين عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، حول أعمال المحاكم المالية في جلسة عامة منعقدة بتاريخ 7 يونيو 2016، بحضور عدد من السادة الوزراء، بتنسيق وتكامل مع مجلس النواب، ووفقا للمقتضيات الدستورية ذات الصلة وبالارتكاز إلى خلاصات لجنة التنسيق التي تعتبر فضاء مهما لتوحيد الرؤية إزاء الكثير من القضايا المشتركة بين المجلسين.

وهو التنسيق الذي لم ينحصر على النقطة المدرجة في جدول أعمال المجلسين بل تجاوزها إلى الاجتماعات المشتركة بين اللجان الدائمة المختصة بالمجلسين، كلما تعلق الأمر بقضايا تكنسي طابعا وطنيا هاما، خاصة قضية مستجدات وحدتنا الترابية.

وشهدت هذه الدورة أيضا، تنظيم الفرق والمجموعات البرلمانية بمجلس المستشارين لمجموعة من الأنشطة واللقاءات الهامة حول قضايا اقتصادية واجتماعية همت بالأساس:

يوم دراسي لمجموعة العمل التقديمي حول الديون العمومية، بين إشكالية التقادم وضعف التحصيل؛

يوم دراسي لفريق الأصالة والمعاصرة حول واقع الحماية الاجتماعية

الأسئلة، الذي حضر 12 مرة خلال 17 جلسة للأسئلة، ويليها قطاع التربية الوطنية ب 11 مرة، ووزير الصحة ب 10 مرات، بينما لم يحضر كل من السيد وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد لأي جلسة شفوية بجانب وزير المقاولات الصغرى وإدماج القطاع غير المنظم، وذلك بفعل اعتذارها عن حضور جميع جلسات الأسئلة الشفهية، علما بأن المعدل العام لاعتذار جميع أعضاء الحكومة خلال جلسات 17 المخصصة للأسئلة الشفهية يزيد عن 43%.

حضرات السيدات والسادة،

لقد عقد مجلسنا برسم هذه الدورة 38 جلسة عامة، حوالي 58 ساعة عمل، منها 17 خاصة للأسئلة الشفهية، و 13 جلسة خاصة بالدراسة والتصويت على النصوص التشريعية الجاهزة.

كما عقد المجلس جلستين شهريتين خاصتين بتقديم الأجوبة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة، طبقا لمقتضيات الفصل 100 من الدستور.

في حين بلغ عدد الأسئلة الشفهية المتوصل بها منذ نهاية دورة أكتوبر 2015 ما مجموعه 652 سؤالا، أجابت الحكومة على 264 منها خلال 17 جلسة عامة، من ضمنها 53 سؤالا آتيا و 211 سؤالا عاديا، بينما بلغ عدد الأسئلة الكتابية 270 سؤالا، أجابت الحكومة على 134 منها.

وتميزت هذه الدورة، كما تعرفون، بتشكيل لجنة نيابية لتقصي الحقائق حول الصندوق المغربي للتقاعد بعد استيفاء جميع الشروط والآجال المنصوص عليها في القانون التنظيمي المنظم لهذه اللجان، فيما لا تزال المسطرة جارية بخصوص طلب لجنة نيابية لتقصي الحقائق بخصوص استيراد النفايات من الخارج ولجنة نيابية أخرى لتقصي الحقائق بخصوص المكتب المغربي الوطني للسياحة.

وفي مجال أنشطة اللجان الدائمة، تم عقد لقاء مشترك بين لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب ولجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين، وذلك برئاسة رئيسي مجلس النواب والمستشارين خصص لتقديم السيد وزير الاقتصاد والمالية عرض حول الخطوط العريضة لمشروع قانون المالية للسنة المقبلة، تطبيقا لأحكام المادة 47 من القانون التنظيمي المتعلق بقانون المالية.

كما أشرفنا على رئاسة الاجتماع المشترك للجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان ولجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية لمناقشة مشروع قانون يتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز.

وعلى مستوى علاقة المجلس بالمؤسسات الدستورية، استمر المجلس في تعزيز علاقات التعاون مع جميع المؤسسات الدستورية والوطنية، والتي تأتي في مقدمتها الحكومة، ثم باقي المجالس والهيئات.

وحرصا على أجرأة مقتضيات الدستور الجديد وعلى تنوير رأي السيدات والسادة المستشارين وتجويد وإغناء مشاريع القوانين، بادروا

وفي طليعتها قضية وحدتنا الترابية التي تحظى بأولوية قصوى في العمل الدبلوماسي البرلماني، وكذا التعريف بالنموذج المجتمعي الديمقراطي التنموي المغربي، وتأكيد موقف بلادنا الراسخ من العديد من القضايا التي تمم محيطنا الإقليمي والجهوي وعلى رأسها قضية الشعب الفلسطيني وحقه في بناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وعلى مستوى العلاقات مع المنظمات والهيئات الدولية، احتضن المجلس الفعاليات التالية:

الندوة المشتركة لـ 91 ل "روز- روث" بشراكة مع الجمعية البرلمانية لحلف الشمال الأطلسي؛

القمة الثالثة والدورة 12 للجمعية البرلمانية للإتحاد من أجل المتوسط؛

اجتماع المكتب الموسع 30 للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط. وقد تدارست هذه التظاهرات الدولية مختلف المواضيع والقضايا الراهنة المرتبطة بالهجرة السرية وأزمة اللاجئين وظاهري التطرف والإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار في البشر والتجوير القصري، بالإضافة إلى الاضطرابات السياسية والأمنية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء، وكذلك رهانات التنمية والتحديات البيئية.

وعلى مستوى برامج التكوين، استفاد بعض المستشارين البرلمانيين وأطر المجلس من دورة تكوينية نظمتها المديرية العامة المكلفة بحقوق الإنسان، بتنسيق مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حول دور البرلمانات في آليات حقوق الإنسان، الآليات الاتفاقية والاستعراض الدولي الشامل بمدينة مراكش يوم 21 ماي 2016.

ولن تفوتني الفرصة دون الإشارة إلى أننا بصدد التفاوض مع بعض المنظمات العالمية ذائعة الصيت، لتوفير دورات تكوينية وتدريبية لفائدة أعضاء وأطر المجلس في العديد من المجالات، مثل تقييم السياسات العمومية والبرامج العمومية ودور البرلمان في تحقيق وتبعية أهداف التنمية المستدامة، وغيرها من المجالات ذات الارتباط بعمل المجلس.

من جهة أخرى، حظي مجلسنا باستقبال عدد من الزائرين تجاوز 3011 زائر من مختلف شرائح المجتمع المغربي، منهم تلاميذ وطلبة وباحثين وفعاليات جمعوية من داخل المغرب وخارجه.

وعلى مستوى افتتاح المجلس على محيطه، وتفعيلا لدوره المركزي بما هو امتداد مؤسسي للجهات محليا، محنيا، اجتماعيا واقتصاديا، وبما هو حاضرة أساسية للأسئلة المستجدة في الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، نظم مجلس المستشارين المنتقى البرلماني للجهات في دورته التأسيسية يوم 6 يونيو 2016 بمقر المجلس، وذلك بمشاركة المجالس الجهوية والغرف المهنية ووكالات التنمية الجهوية والمؤسسات الدستورية والقطاعات الوزارية والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين وبعض تعبيرات المجتمع المدني وغيرهم من الفاعلين المعنيين بالجهة المتقدمة، وتوج هذا

للسائتين المهنيين؛

يوم دراسي لفريق العدالة والتنمية حول قانون الصحافة والنشر؛

لقاء دراسي لفرق ومجموعات الأغلبية حول مكافحة الاتجار بالبشر؛

لقاء دراسي لفرق الأغلبية بمجلسي البرلمان حول التغطية الاجتماعية للمهن الحرة والمستقلين.

حضرات السيدات والسادة،

على مستوى الدبلوماسية البرلمانية، أهم ما ميز عمل مجلس المستشارين خلال هذه الدورة هو عقد اجتماع المكتب التنفيذي لبرلمان أمريكا الوسطى بمدينة العيون في إطار الزيارة التي قام بها إلى المملكة المغربية من 10 إلى 16 يونيو 2016، كحدث تاريخي واستثنائي توج مسارنا من العلاقات الثنائية المتميزة بين المؤسستين التشريعتين المنخرط فيها مجلسنا بإرادة سياسية جماعية قوية لأعضاء المكتب ومكونات المجلس، وهو ما جسده حضور كافة مكونات مجلس المستشارين واجتماع مشترك بين مكتب مجلسنا والمكتب التنفيذي لبرلمان أمريكا الوسطى وما تضمنه روح "إعلان العيون" من مواقف غير مسبوق بشأن قضايا بلادنا وعلى رأسها الوحدة الترابية للمملكة المغربية، وهو ما شكل مدخلا مركزيا لتعزيز حضورنا كفاعل دبلوماسي موازي طموح من أجل التعريف أكثر بالمسار الديمقراطي والتنموي لبلادنا، ومن أجل تثمين أكثر للتراكم الإيجابي الذي حققه مجلس المستشارين في المراحل السابقة.

وفي إطار هذه الدينامية التي تميز العمل الدبلوماسي، استقبل مجلسنا 19 وفدا برلمانيا وحكوميا وشخصيات دبلوماسية، كما شارك في 20 تظاهرة برلمانية إقليمية ودولية وقارية، وعرفت هذه الدورة أيضا، قيامنا بزيارات عمل إلى كل من جمهورية التشيك وجمهورية ألمانيا الاتحادية، حيث عقدنا لقاءات مكثفة مع مختلف المسؤولين الحكوميين والبرلمانيين الفيدراليين والجهويين، تناولت أوجه التعاون والشراكة الثنائية بين البلدين.

كما تميزت هذه الدورة أيضا بشرف تمثيلنا لجلالة الملك محمد السادس نصره الله في مراسم تنصيب فخامة الرئيس إسماعيل عمر جيلة الذي أعيد انتخابه رئيسا لجمهورية جيبوتي الشقيقة.

وعلى صعيد آخر، وتأسيسا على مسعى الاتحاد البرلماني الدولي لتجسيد العلاقة مع منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، شاركنا يوم 22 يونيو 2016 في حلقة النقاش المنظمة بمناسبة انعقاد الدورة 32 لمجلس حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بجنيف حول موضوع "مساهمة البرلمانات في أشغال مجلس حقوق الإنسان وآليات الاستعراض الدولي الشامل"، وذلك في إطار تنفيذ مجلس المستشارين لتوصيات الاتحاد البرلماني الدولي المرتبطة بتفاعل البرلمانات مع آليات الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان، ولاسيما آلية الاستعراض الدولي الشامل والمساهمة في تنفيذ التوصيات الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان.

وتميز عمل وفود مجلس المستشارين بالدفاع عن القضايا الكبرى لبلادنا،

لاسيما منها الواردة في الخطاب الملكية الموجهة للأمم أثناء افتتاح الدورات التشريعية للبرلمان.

وقد شكل المجلس بالتعاون مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، لجنة مشتركة لتدارس أفضل الآليات لضمان إدماج حقيقي وناجح وفعال للغة الأمازيغية في أشغال مجلس المستشارين، وستنوج هذا المسار إن شاء الله بالتوقيع على مذكرة تفاهم وتعاون بين مجلس المستشارين والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

حضرات السيدات والسادة،

إن كان لنا أن نفتخر ببعض ما حققناه بسبب عملنا الجماعي، فذلك لن يعفينا من التوقف عند التحديات التي مازالت تنتصب أمامنا، فضلا عما سلف ذكره من جهة أولوية تدخلنا الدبلوماسي، أو أولويات تدخلنا الدبلوماسي، تقتضي المرحلة رفع تحدي مركزي متعلق باستكمال البناء المؤسسي المنصوص عليه دستوريا، بما يتطلب تسريع وتيرة وإيقاع عملنا التشريعي ذي الصلة، والحرص على تجويده من جهة، وكذا استشراف التكامل والانسجام بين هذا النسيج المؤسساتي المرتقب مع المؤسسات والهيئات الوطنية القائمة، وضمان الالتئاقية مع مستلزمات الديمقراطية التشاركية والمشاركة المواطنة، وآفاق تثبيت الحكامة الجهوية والترايبية، وفقا لما يتيحه ورش الجهوية المتقدمة من إمكانات.

ويأتي استكمال تعديل النظام الداخلي للمجلس على رأس التحديات المستقبلية، لاسيما في ظل عدم تمكن اللجنة المختصة من إنهاء عملها والالتزام بنهاية هذه الدورة كحد أقصى للموافقة على الصيغة المعدلة للنص، ذلك أن اللجنة وبعد عقدها لسته اجتماعات متتالية، توقفت في مستهل شهر يونيو الماضي بفعل الضغط الناجم عن جدول أعمال المجلس ولجانه الدائمة في المجال التشريعي خلال الشهرين الأخيرين.

وضمن نفس المنطق، علينا رفع تحدي وضع إطار مفاهيمي وإجرائي مندمج ومتعاقد الأطراف لوظيفة تقييم السياسات العمومية، وهو ما نصبو إلى تحقيقه ضمن ما تتيحه الشراكات المؤسساتية من فرص للتعاون في مجالات المواكبة والتكوين واستلهام الممارسات الفضلى في هذا المجال.

من جهة أخرى، وتأسيسا على توجيهات خطة عمل المجلس برسم 3 سنوات، لاسيما الهدف السابع منها، وخلاصات الملتقى الثالث لموظفات وموظفي مجلس المستشارين الذي انعقد يوم 7 أبريل 2016 تحت شعار تأهيل وتحديث الإدارة البرلمانية، نراهن في القادم من الأيام على تعبئة كل فعاليات المجلس من أجل الانخراط في اتخاذ تدابير ملموسة على مستوى تحديث المنظومة الإدارية والمالية للمجلس، توخيا لتحقيق الفعالية والنجاحة والحكامه الجيدة، إن على مستوى تدبير الموارد البشرية أو المالية أو على مستوى تدبير فضاءات العمل.

حضرات السيدات والسادة،

قبل أن أختم كلمتي أود أن أعرب عن اعترازي بمستوى التقدم الذي

الحدث بمخرجات على قدر كبير من الأهمية، أهمها "أرضية العمل من أجل جهات ضامنة للالتئاقية السياسات العمومية"، وهي عبارة عن وثيقة مرجعية أو خريطة الطريق ساهم في صياغتها وتفاعل معها المشاركون في أشغال هذا الملتقى.

كما نظم المجلس بشراكة مع مجلس الجالية المغربية بالخارج ندوة دولية حول موضوع "مغاربة العالم والجهوية الموسعة" يومي 27 و28 يوليوز 2016، وهي مبادرة جاءت نتيجة للتفاعل التلقائي والإيجابي لمغاربة العالم مع التوصيات المنبثقة عن الندوة التأسيسية للملتقى البرلماني للجهات.

وعرفت هذه التظاهرة مشاركة وازنة لمجموعة من الهيئات المدنية والفاعلين في مجال الهجرة، وانكبت على مختلف الجوانب التي تم مساهمة مغاربة العالم في ورش الجهوية المتقدمة كخيار إستراتيجي للمغرب المعاصر.

هذا وينضاف هاذين الحدثين إلى نجاح مماثل عرفه مجلس المستشارين خلال هذه السنة، ويمثل في تنظيمه للمنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية الذي يصادف يوم 20 فبراير من كل سنة احتفاء باليوم الذي أقرته الأمم المتحدة باعتباره يوم للعدالة الاجتماعية.

وتأسيسا على مرجعية هذه الوثيقة، ومرجعية الوثائق التي توج بها هذا المنتدى البرلماني، نتطلع إلى إضفاء بعد أسمى أقوى على هذه المبادرة والاسترشاد بها بغية استصدار قرار على مستوى مجلس حقوق الإنسان، خاص بحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، مساهمة من مجلس المستشارين في مجهود إنتاج المعايير الدولية ذات العلاقة، علما بأن هذه الوثيقة قد دخلت مرجعية الاتحاد البرلماني الدولي الآن، ومن المرتقب أن تشكل أحد المحاور الإستراتيجية في الاتحاد البرلماني الدولي خلال السنوات المقبلة.

وفي سياق تفعيل الأهداف الإستراتيجية للمجلس، وخاصة منها جعل مجلس المستشارين فضاء للحوار العمومي والنقاش المجتمعي التعددي، لاسيما بخصوص الموضوعات الرئيسية لإعمال الدستور وتحقيق الطابع الفعلي للتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وكذا وضع إطار مؤسسي متكامل لآليات ممارسة الديمقراطية التشاركية في مجال اختصاص المجلس، نظم مجلس المستشارين يوما دراسيا حول آليات التعاون بين البرلمان والمجتمع المدني بشراكة مع عدد من المنظمات الوطنية والدولية ذات التجربة الوازنة في مجال العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني وآليات الديمقراطية التشاركية.

واستباقا لصدور القانون التنظيمي المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، على مكتب المجلس على اتخاذ خطوات عملية بغاية إدماج اللغة الأمازيغية في مجالات عمل المجلس.

ويندرج هذا التوجه في سياق تفعيل قرار مكتب المجلس المتعلق بتوفير كل الترتيبات العملية للبدء في تنزيل مقتضيات أحكام الدستور الخاصة باللغة الأمازيغية كلغة رسمية، بإدماجها ضمن أشغال المجلس، مستنيرا في هذا الإطار بالتوجيهات السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله،

المستشار السيد محمد عدال، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

برقية مرفوعة إلى حضرة

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده:

"نعم سيدي أعزك الله.

بمناسبة اختتام أشغال دورة أبريل من السنة التشريعية 2015-2016 يتشرف خديكم الوفي، بعد تقديم ما يليق بالجناب الشريف، أعز الله أمره، من فروض الطاعة والولاء، أصالة عن نفسه ونيابة عن كافة السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين، أن يرفع إلى السدة العلية بالله أدام الله عزه ونصره أسمى آيات التقدير مقرونة بأخلص عبارات الولاء والإخلاص.

لقد تميزت هذه الدورة يا مولاي بمحصلة غنية في مجالات التشريع ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية والدبلوماسية البرلمانية بفضل العمل المكثف والمثمر لكافة مكونات المجلس وتضافر جهودها، وذلك انسجاما مع الأفق الرحب الذي رسمتموه جلالتم وإمتثالا لتوجيهاتكم المولوية السامية.

فقد صادق المجلس في أجواء من التوافق الإيجابي والبناء على 87 نصا قانونيا لها أهميتها في تحديث البنيان القانوني، كما قام بدوره في الرقابة على عمل الحكومة وتقييم السياسات العمومية في جو طبعه التكامل والتنسيق، وبادر المجلس إلى تكثيف نشاطه الدبلوماسي من خلال تنويع وتدعيم علاقة الشراكة والتعاون للمملكة المغربية مع البلدان الشقيقة والصديقة عبر العالم والمنظمات الإقليمية والدولية، وذلك خدمة للمصالح العليا لبلادنا.

بادر المجلس إلى خلق فضاء وآليات مؤسسية لاحتضان النقاش البناء والتفكير الجماعي حول القضايا المجتمعية الراهنة ذات البعد الاستراتيجي، وذلك بإشراك مختلف الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والمهنيين وكافة الشركاء من المجتمع المدني.

إن مجلس المستشارين سيضل، يا مولاي، مجندا وراء جلالتم ومنخرطا في كل المبادرات الملكية الإصلاحية الطموحة من أجل إنجاح مسار التنمية الشاملة وتعزيز دولة القانون والمؤسسات، وتقوية أسس مجتمع متضامن ومتناسك.

حفظكم الله يا مولاي بما حفظ به الذكر الحكيم، وأدام على جلالتم نعم الصحة والعافية، وحقق في عهد جلالتم ما ترجونه لمملكتم السعيدة وشعبكم الوفي من تقدم ورقي وازدهار، وأقر عينكم بولي عهدكم المحبوب الأمير الجليل مولاي الحسن وشقيقته الأميرة الجليلة لالة خديجة وصنوك الأمير الجليل المولى رشيد، وباقي أفراد الأسرة الملكية الشريفة إنه سميع مجيب.

والسلام على جناب جلالتم العالي بالله ورحمة منه تعالى وبركاته.

استطعنا أن نحرزه على مستوى أداء مجلسنا الموقر في كافة مجالات العمل البرلماني، بفضل العمل الجماعي وبفضل الرصيد الإيجابي الذي انطلقنا منه.

وأود أن أجدد الالتزام بهذه المناسبة على الاستمرار في توفير كافة شروط العمل لفائدة السيدات والسادة المستشارين المحترمين، توخيا للرفع من مستوى الأداء، لاسيما أن المبادرات التي أطلقناها لتسهيل التنقل وإقامة السيدات والسادة المستشارين خلال الدورة، لم تنعكس بالقدر المأمول على نسبة حضور السيدات والسادة أعضاء المجلس في أشغال الجلسات العامة واللجان، حيث لم يتعدى معدل الحضور في مجموع الجلسات العامة 55%، في حين بلغت نسبة الحضور 60% على مستوى جلسات الأسئلة و 41% على مستوى جلسات التشريع، فيما بلغ معدل الحضور على مستوى اللجان الدائمة 39% من بين الأعضاء الدائمين.

وفي الختام يسعدني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى السيد رئيس الحكومة وباقي أعضاء الحكومة المحترمين على تعاونهم مع مجلسنا الموقر، والشكر كذلك موصول للسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني على جهوده لتيسير أشغال مجلسنا الموقر، والتنسيق بين المؤسستين التشريعية والتنفيذية وتغليب روح التعاون في مجمل المحطات التي قطعناها حتى الآن.

كما يقتضي الواجب أن أتقدم بالشكر إلى كافة السيدات والسادة المستشارين المحترمين أعضاء مكتب المجلس، ورؤساء الفرق ومنسقي المجموعات البرلمانية ورؤساء اللجان البرلمانية الدائمة على نشاطهم المتواصل وحضورهم الدائم وحرصهم على النهوض بأداء المجلس.

والشكر أيضا موصول لكافة السيدات والسادة المستشارين المحترمين على حرصهم ومواظبتهم في إغناء النقاش داخل المجلس.

ويسعدني بنفس المناسبة، أن أتوجه بأطر وموظفات وموظفي مجلس المستشارين الجادين الذين أبانوا عن قدر كبير من الإحساس بالمسؤولية والتفاني في العمل من أجل تحسين مردودية والارتقاء بأداء مجلسنا الموقر إلى ما هو أفضل.

كما لا يفوتني بهذه المناسبة، أن أتوجه كذلك باسمكم جميعا بالشكر إلى جمعيات المجتمع المدني على متابعتهم الدائمة لأنشطة المجلس، ومساهماتهم في إنجاح كل المبادرات التي تنظمها المؤسسة التشريعية، وكذا مختلف وسائل الإعلام الوطنية والدولية، تلك التي تحرص على التغطية المهنية وعلى المواكبة المهنية الموضوعية لأنشطة المجلس ونقلها للرأي العام الوطني والدولي.

آملين أن يوفقنا الله جميعا إن شاء الله لخدمة وطننا العزيز تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وأعطي الكلمة الآن للسيد الأمين المحترم لتلاوة البرقية المرفوعة لحضرة صاحب الجلالة.

تفضل السيد الأمين.

السيد الرئيس:
شكرا السيد الأمين المحترم.
شكرا لكم جميعا على مساهمتكم.
ورفعت الجلسة.

حرر بالرباط، يوم الجمعة 1 ذو القعدة 1437 هجرية، الموافق ل 5
غشت 2016.

خديمكم الوفي: عبد الحكيم بن شماش.